

ممارسة حرة وكاملة لحق التمويست  
العام للراشدين في جنوب افريقيا  
متحدة وغير مجزأة" .

وفي الجلسة ٢٧٢٢ ، المعقودة في ٢٨  
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، واصل المجلس  
مناقشة البند المعنون "الحالة في جنوب  
افريقيا : رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين  
الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس  
مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن  
المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن  
مسألة جنوب افريقيا (S/18474)" (٦٩)

القرار ٥٩١ (١٩٨٦)

المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

إن مجلس الامن ،

إذ يشير الى قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ،  
الذي قرر فيه فرض حظر إلزامي على توريد  
الاسلحة الى جنوب افريقيا ،

وإذ يشير الى قراره ٤٢١ (١٩٧٧) ،  
الذي عهد بمقتضاه الى لجنة تتألف من  
جميع أعضائه بمهام من بينها دراسة الطرق  
والوسائل التي يمكن بها زيادة فعالية  
الحظر الإلزامي المفروض على توريد الاسلحة  
الى جنوب افريقيا ، وتقديم توصيات الى  
المجلس في هذا الشأن ،

(٦٩) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس

الامن ، السنة الحادية والاربعون ، ملحق  
تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر  
وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

وإذ يشير الى قراره ٤٧٢ (١٩٨٠) ،  
بشأن مسألة جنوب افريقيا ،

وإذ يشير الى تقرير عام ١٩٨٠ للجنة  
مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٢١  
(١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا ، عن  
الطرق والوسائل التي يمكن بها زيادة  
فعالية الحظر الإلزامي المفروض على توريد  
الاسلحة الى جنوب افريقيا (٧٠) ،

وإذ يشير الى قراره ٥٥٨ (١٩٨٤) ،  
الذي رجا فيه من جميع الدول الامتناع عن  
استيراد الاسلحة والذخيرة بجميع أنواعها  
والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب  
افريقيا ،

وإذ يشير كذلك الى القرار ٤٧٢  
(١٩٨٠) الذي طلب فيه مجلس الامن الى لجنة  
مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٢١  
(١٩٧٧) أن تضاعف جهودها لضمان التنفيذ  
التام للحظر المفروض على توريد الاسلحة  
الى جنوب افريقيا ، عن طريق التوصية  
بتدابير ترمي الى سد جميع الثغرات في  
الحظر المفروض على توريد الاسلحة  
وتعزيزه ، وجعله أكثر شمولاً ،

وإذ يؤكد من جديد اعترافه بشرعية  
كفاح شعب جنوب افريقيا في سبيل القضاء  
على الفصل العنصري وإقامة مجتمع  
ديمقراطي وفقاً لما له من حقوق الإنسان  
والحقوق السياسية ، غير القابلة للتصرف ،

(٧٠) المرجع نفسه ، السنة الخامسة  
والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه و آب/أغسطس  
و ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14179 .

على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،

وإذ يدين بقوة نظام جنوب أفريقيا العنصري لعمله على زيادة تفاقم الحالة ، ولما يقوم به من أعمال القمع الواسعة النطاق ضد جميع معارضي الفصل العنصري ، ولقتله المتظاهرين المسالمين والمعتقلين السياسيين ، ولتجديده لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤١٧ (١٩٧٧) ،

وإذ يؤكد من جديد قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ويشدد على استمرار الحاجة الى تطبيق جميع أحكامه بدقة ،

وإذ يضع في اعتباره مسؤولياته بموجب الميثاق عن حفظ السلم والأمن الدوليين ،

١ - يحث الدول على اتخاذ الخطوات الكفيلة بعدم وصول مكونات البنود المشمولة بالحظر الى المؤسسة العسكرية والشرطة في جنوب أفريقيا عن طريق بلدان ثالثة ؛

٢ - يطلب الى الدول حظر تصدير قطع غيار للطائرات وغيرها من المعدات العسكرية المحظورة التي تملكها جنوب أفريقيا ، وحظر أي مشاركة رسمية في صيانة وإصلاح مثل هذه المعدات ؛

٣ - يحث جميع الدول على حظر المادرات الى جنوب أفريقيا من الأنواع التي يكون لديها سبب يحملها على الاعتقاد

بان مآلها أن تستخدمها القوات العسكرية أو قوات الشرطة أو كلاهما في جنوب أفريقيا والتي لها قدرة عسكرية ويكون القصد منها أن تستخدم في الأغراض العسكرية ، أي الطائرات ومحركات الطائرات وقطع غيار الطائرات والمعدات الالكترونية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسبات الالكترونية والسيارات ذات الدفع بالمجلات الأربع ؛

٤ - يرجو من جميع الدول أن تصبح من الآن فصاعداً عبارة "الأسلحة والمعدات المتصلة بها" المشار إليها في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) شاملة بالإضافة لجميع الأسلحة النووية والأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التقليدية جميع المركبات والمعدات العسكرية والمركبات والمعدات شبه العسكرية الخاصة بالشرطة فضلاً عن الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار والإمدادات اللازمة لما تقدم ، وببعضها أو نقلها ؛

٥ - يرجو من جميع الدول تنفيذ قراره ٤١٨ (١٩٧٧) بدقة والامتناع عن أي تعاون في الميدان النووي مع جنوب أفريقيا يكون من شأنه الإسهام في قيام جنوب أفريقيا بمنع واستحداث أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية ،

٦ - يرجو مجدداً من جميع الدول الامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المصنوعة في جنوب أفريقيا ؛

٧ - يطلب الى جميع الدول حظر استيراد أو دخول أية أسلحة من جنوب

ولمنع التحايل على ذلك في المستقبل ،  
وتميز أجهزتها المصممة لتنفيذ القرار  
٤١٨ (١٩٧٧) ؛

١٢ - يرجو كذلك من جميع الدول ،  
بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الأمم  
المتحدة ، أن تعمل وفقا لاحكام هذا  
القرار ؛

١٣ - يرجو كذلك من لجنة مجلس الأمن  
المنشأة بموجب القرار ٤٣١ (١٩٧٧) بشأن  
مسألة جنوب افريقيا عملا بالقرار ٤١٨  
(١٩٧٧) ، أن تواصل جهودها من أجل ضمان  
التنفيذ التام لحظر توريد الأسلحة إلى  
جنوب افريقيا بغية زيادة فعاليته ؛

١٤ - يرجو كذلك من الأمين العام أن  
يقدم إلى مجلس الأمن تقارير عن التقدم  
المحرز في تنفيذ هذا القرار ، على أن  
يقدم التقرير الأول في أقرب وقت ممكن على  
أن لا يتجاوز ذلك بأي حال ٣٠  
حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛

١٥ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد  
نظره .

اعتمد بالاجماع في  
الجلسة ٣٧٢٢ .

افريقيا بفرض عرضها في الأسواق والمعارض  
دولية الداخلة في نطاق ولايتها ؛

٨ - يطلب كذلك إلى الدول التي لم  
تعم بإنهاء المبادلات والزيارات وتبادل  
الزيارات من جانب الموظفين الحكوميين ،  
أن تعمل ذلك ، عندما تؤدي هذه الزيارات  
والمبادلات إلى المحافظة على قدرات  
القوات العسكرية أو قوات الشرطة في جنوب  
افريقيا أو إلى زيادة هذه القدرات ؛

٩ - يطلب كذلك إلى جميع الدول  
الامتناع عن المشاركة في أي أنشطة في  
جنوب افريقيا يكون لديها ما يحملها على  
الامتداد بأنها قد تمهم في قدرتها  
العسكرية ؛

١٠ - يرجو من جميع الدول ضمان أن  
تم تشريعاتها الوطنية أو التوجيهات  
المماثلة المتعلقة بالسياسة ، في الاحكام  
المحددة لتنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، على  
عقوبات تردع عن القيام بالانتهاكات ؛

١١ - يرجو كذلك من جميع الدول ،  
بغية رصد عمليات نقل الأسلحة والمعدات  
الأخرى التي تتم انتهاكا لحظر توريد  
الأسلحة ، والتحقق منها بصورة فعالة ،  
أن تتخذ تدابير للتحقيق في الانتهاكات